ماذا بقي من سوسير؟؟

ثامر الغزي

مرّ ما يقرب من القرن على ظهور الثورة السوسيرية الناجمة عن دروس سوسير(*) التي ألغت كل نظر نحوي معياري، وهمّشت الدّراسة التاريخية، ومقابل ذلك فتحت الباب واسعاً أمام تيّار بنيوي وصفي آني. ويحقّ لنا الآن أن نتساءل: إلى أين وصل المشروع السوسيري؟ وما الذي تطوّر فيه؟ وما الذي بقي من هذا المشروع؟

لا يستطيع أحد أن ينكر أن كل المدارس اللسانية الحديثة إنما هي وليدة الأسس التي أرساها سوسير في دروسه، بل إن جلها ليس إلا استثماراً لما جاء فيها، لذلك فقد يكون من المفيد هنا الوقوف عند أهم تلك الأسس التي مثلت العمود الفقري لبناء مشروع سوسير وتبيّن ما طرأ عليها من تطوير وتعديل أو تثبيت.

1 - **الآنيّة والزّمانية**: كل من بين أهم ما نقد به سوسير اللسانيات التاريخية أنها باعتمادها الدراسة الزمانية (étude diachronique) منهجاً لا يمكن أن تؤدي إلى إنشا تصوّر للغة باعتبارها «نظاماً» ذلك أن «النسق آني دائماً»[1] وأقام بناءً على نقده هذا مصطلحاً منهجياً لم يُسبق إليه في دراسة الألسنة وهو «الآنية»[2] لكن سوسير لم يلغ الدراسة الزمانية، فهو يفرد لها في دروسه قسماً أكبر من القسم الذي خصّصه لعرض الدراسة الآنية، وإنما دعا إلى ضرورة اعتماد المقاربتين الآنية والزمانية مع أولوية للدراسة الآنية، وهو يحدّد الآنية بأنها الحالة المؤقتة للسان ما في زمن محدّد من تطوّره مع تجاهل مطلق لذلك التطوّر (مقابل الدراسة الزمانية التي يعرّفها بأنها تاريخ الوقائع اللسانية)، فـ «أول ما يشد الانتباه عند دراسة الظواهر اللغوية هو أن تعاقبها في الزمن أمر

لا وجود له بالنسبة إلي المتكلم: فالمتكلّم يجد نفسه دائماً تجاه حالة لغوية ما. ولذلك يجب على الألسني الذي يريد أن يدرك حقيقة هذه الحالة اللغوية أن يضرب صفحاً عن جميع الأمور التي استحدثتها، أي أن يتجاهل الزمانية... فكما أنه يكون من قبيل العبث أن تحاول رسم منظر جامع لسلسلة جبال الألب بالتقاطه وأنت تنظر إليها في نفس الوقت من قمم متعدّدة من جبال «الجورا» إذ ينبغي أن يُرسَم المنظر من نقطة واحدة، فكذلك الأمر بالنسبة إلى اللغة فأنت لا تستطيع وصفها ولا ضبط قواعد استعمالها إلا إذا قصرت نظرك على حالة معيّنة من حالاتها. ومثل الألسني يتتبّع تطوّر اللغة كمثل الملاحظ يتحرّك متنقلاً من طرف جبال الجورا إلى طرفها الآخر لملاحظة ما يحدثه تغيّر موضع الملاحظة من تحوّل في أبعاد عمق الصورة[3] ولذلك يربط سوسير الدراسة باللسانيات السكونية Linguistique Statique والدراسة الزمانية باللسانيات التاريخية أو الدينامية Linguistique Historique ou Dynamique ويصل إلى وضع الترسيمة التالية:

وبالرغم من وجاهة هذا التصور في حينه فقد تعرّض لنقد شديد. ولعلّ أبرز من نقده اللساني الروسي رومان ياكبسون[4] الذي أشار إلى أن

تصوّر ثنائية الآنية والزمانية تصور متجاوز، ويعتبر أن الخلل يكمن في الخلط بين ثنائية آنية/ زمانية من جهة وثنائية سكونية/ دينامية من جهة أخرى، فالآني لا يعادل السكوني حتماً، بل إن التغير اللغوي، في بداياته، حدثٌ آني، ولذلك يجب أن يشمل التحليل التغيرات اللسانية ومقابل هذا فإن التغيرات اللسانية لا يمكن أن تُفهم إلا بواسطة التحليل الآني.

ويرى ياكبسون أن اللسان في كل تغيير يمر بثلاث حالات: حالة «أ»، ثم حالة «ب»، ثم حالة وسط بينهما. ويعطي مثلاً لذلك حرفي [e] و[i] اللذين كانا في اللسان الروسي متمايزين عند الجيل السالف في موسكو، في حين أنّ الجيل الجديد وأبناءه لا يميّزونهما ويخلطون بينهما وينطقون دائماً [i]، ولكن بالنسبة إلى الجيل الوسط فإن التمييز بينهما كان اختيارياً أي أن للجيل الوسط ترميزاً يحوي هذا التمييز يُلجأ إليه إن احتيج إلى رفع الالتباس، أما في الاستعمال العادي فإن هذا التمييز يمكن التخلي عنه وهكذا، ولبعض الوقت توجد نقطتا البداية والنهاية للتغير في شكل مستويين أسلوبيين مختلفين. وإضافة إلى هذا فإنه حين يدخل عامل الزمن اللعبة، فإنه يصبح هو نفسه رمزاً ويمكن أن يُستعمل باعتباره أداة أسلوبية، فحين نتكلم بشكل أكثر محافظة فإننا نستعمل الصيغ الأكثر قدماً، أما عند الرغبة في إعطاء الانطباع بأننا أكثر شباباً فإننا نستعمل الصيغة الأكثر جدّة (أي الخلط بين الصوتين). ويضيف ياكبسون أنه في فترة ما يتعايش الجيلان، ذلك أن الجيل الأول لا يمكن أن يندثر فجأة بين عشية وضحاها. ولعل في اللغة العربية ما يجري مجرى المثال الذي ساقه ياكبسون، نعني به التمايز بين تجسيد القاف صوتياً في البدو (ينطق حرفاً حنكياً يطابق كافاً مجهورة) وفي الحضَر (ينطق حرفاً حلقياً مهموساً)، فالحالة «أ» التي تحدّث عنها ياكبسون هي النطق البدَوي، أما الحالة

«ب» فهي النطق الحضَري (لدى الأجيال الجديدة التي لا تستعمل النطق البدوي مطلقاً)، ويوجَد بين الحالتين حالة وسط هي حالة آبائنا الذين يستعملون النطقين معاً ويمتلكون طرائق الترميز وفك الترميز الخاصة بالنظامين كليهما.

ويوافق ياكبسون اللساني هيل Hill في أن الخطأ في الفصل في الآنية والزمانية، يعود إلى حد كبير إلي الربط بين ثنائية الآنية والزمانية، وثنائية السكونية والدينامية، فالآنية لا تساوي بالضرورة السكونية، «ففي السينما مثلاً لا ترى أشياء ساكنة، إنك ترى خيولاً تركض وأناساً يسيرون وحركات أخرى»[4]، ومقابل ذلك نرى في ملصقات الإشهار أشياء ساكنة، ولنفترض أن ملصقة ما لم تُغيَّر طيلة عام كامل: إن هذا شيء ساكن دون شك، وسيكون من الشرعي جداً أن نتساءل: ما هو الشيء الساكن في اللسانيات الزمانية؟ يجيب ياكبسون بأن محاولة تحديد ما هو ساكن غير متغير في لغة ما منذ أقدم العصور إلى العصر الراهن، هي إشكالية سكونية ولكنها في الوقت نفسه إشكالية زمانية.

وبذلك يخلص ياكبسون إلى أن الدراسة الزمانية يمكنها أن تنصبّ على إشكالية آنية (كمحاولة دراسة العناصر الثابتة في لغة من اللغات منذ أمد بعيد)، وفي المقابل فإن الدراسة الآنية يمكنها أن تنصب على إشكاليات دينامية متحركة كدراسة النظام الصوتي للقاف في العربية في المجموعات التي تستعمل نظامي النطق المذكورين حيث حركة اللغة واضحة، فهي هنا في أوج تغيّرها مستبدلة نظاماً بآخر.

وللأستاذ عبدالسلام المسدّي رؤية جديرة بالعرض في نقد التصوّر السوسيري[5] (نظن أنه لم يُسبَق إليها فيما نعرف)، تتمثل في أن «الآنية في حقيقة أمرها لا تنفك عن الزمن، ولكنها تستند إلى زمن افتراضي يُرمز إليه بنقطة على المحور الزمني المتعاقب، إلا أن حيّز هذه

النقطة قد يكون يوماً أو سنة أو عقداً أو قرناً أو عصراً من العصور. فالآنية ليست إقراراً بالزمن ولا نقضاً له، وإنما هي استيعاب لأبعاد «الزمانية» في تجمّعها، فهي تعكس المنطق الصوري للأحداث لأن الزمانية تبدو متركّبة من سلسلة نقط الآنية، أي أن الزمانية تحتوي الآنية. فإذا بالآنية تستحيل منهجاً مستوعباً لأبعاد الزمانية»[6].

ولعل الرغبة في إعطاء صورة أكثر عمقاً ووظيفية هي التي دفعت بالأساذ المسدي إلى إعادة بناء الدراستين في نسق أكثر تكاملاً فذهب إلى أن اللسانيات «كأنما أدركت نسبية القيم في تعارض المقولتين بل كأنما أدركت أن «الزمانية «قضية» وأن الآنية «نقيضة» فأحسّت بأنها مدفوعة إلى البحث عن «التأليف» حسب الثلاثية الجدلية.. ولم يطل الأمر باللسانيات حتى سكبت مقولتها الآنية بكل ما تضمّنته من تراكمات المقولة الزمانية في بعد جديد لنصطلح عليه بالبعد التكويني أو لنقل البعد النشوئي... ولقد أوقفنا الفحص على ما بدا لنا بديلاً من المقولتين الأوليين نعني المقولة التكوينية وهي التي كانت في نظرنا المحرك الأساسي الذي أوقف جاكبسون على أسرار جهاز التخاطب في أطرافه الستة بمختلف الوظائف، وهي الحافز الذي دفع هاريس ثم تشومسكي إلى القول بمبدإ البنية العميقة من حيث هي صورة خفية يقدّر أنها أصل النشأة والتكوين»[7].

تلك إحدى ركائز النظرية السوسيرية تتراجع إزاء بحوث تقوم بنقدها والسعي إلى تجاوزها.

2 - قضايا الدليل اللساني:

* **الدال/ المدلول**: يتأسس الدليل اللساني لدى سوسير باعتباره

الوحدة الدنيا التي يمكن استبدالها بوحدة مختلفة في محيط مماثل. وهو كيان مزدوج، فهو جماع مصطلحين كلاهما نفساني، وهما مترابطان عبر التداعي، فالدليل اللساني، لا يوحد بين شيء واسم، بل بين مفهوم concept وصورة أكوستيكية image accoustique. ويدقق سوسير حد الصورة الأكوستيكية بأنها ليست الصوت المادي، وإنما هي الأثر النفساني l'empreinte psychique للصوت،، ويطلق عليها مصطلح الدال، ويحتفظ فقط بالخصوصية النوعية لهذه المتتالية الصوتية المسماة دالاً، نعني بذلك خصوصية الخطية (عكس الدالّ في الأنظمة السيميولوجية الأخرى حسب تصوُّر سوسير)[8].

أبرز من نقد تصوّر سوسير لثنائية الدال والمدلول اللساني الدنمركي يلمسليف Hjelmslev إذ عاد إلى لسانيات الكلام (عكس سوسير الذي توجّه نحو لسانيات اللسان) وأفرد أحد فصول كتابه (الفصل 13 بين الصفحتين 65 و79) للبحث في خصائص الدليل اللساني، وقد أخذ يلمسليف سوسير بقوله بإمكان وجود مادة للأفكار مقابل مادة للأصوات كلتاهما مستقلة عن الأخرى[9]. وقد أدت مقدمات يلمسليف النظرية إلى استبدال طرفي الدليل المعروفين لدى سوسير بمصطلحي التعبير (expression) والمضمون، (contenu) وقد نوّه يلمسليف إلى أن ما أشار إليه سوسير من التحام بين الدالّ والمدلول إنما هو جزء من ظاهرة أشمل هي التعاضد (solidarité) بين الوظيفة وبين الأطراف التي تنعقد بينها هذه الوظيفة، فنحن لا نستطيع أن نتصور تعبيراً إلا إذا كان تعبيراً لمضمون ما، ولا أن نتصور مضموناً إلا إذا كان مضموناً لتعبير ما، ويطلق يلمسليف على هذا التعاضد اسم الوظيفة العلامية (fonction sémiotique)، يقول: «لقد اخترنا مصطلحي التعبير والمضمون لنشير إلى الوظائف[10] التي تضم.. الوظيفة العلامية.. وسيوجَد دائماً تعاضد بين

الوظيفة والقسم الذي تنتمي إليه وظائفها... ويوجد أيضاً تعاضد بين الوظيفة العلامية ووظيفيْها: التعبير والمضمون. ولا يمكن أن توجد وظيفة علامية دون حضور هذين الوظيفين في نفس الوقت»[11]. ويعني يلمسليف بالتعبير مستوى الوقائع الصوتية الفيسيولوجية phonético-physiologique[12]، في حين يقصد بالمضمون مستوى الوقائع الدلالية، ويميز في كل مستوى بين الشكل forme والجوهر substance للوحدات، فجوهر وحدة ما يكمن في ماديتها (الصوتية أو الدلالية)، أما شكل الوحدة ففي العلاقات التي تقيمها مع الوحدات الأخرى من نفس الطبيعة. وقد لفت يلمسليف الانتباه إلى أن نفس المعنى يمكن أن يصاغ بصياغات مختلفة ليصل بنا إلى أن هذه الصياغات هي «شكل المضمون» (la forme du contenu) ويضرب لذلك مثلاً مختلف صياغات الألسنة لمضمون واحد هو الإخبار عن «عدم المعرفة» حيث يعبر اللسان الدنمركي بالجملة (jeg véd del ikke) » في اللسان الدنمركي نجد أولاً jeg (أنا)، ثم véd (أعرف في المضارع)، ثم del (ال)، ثم أخيراً النّفي ikke»[13]، في حين يعبّر اللسان الفرنسي بـ (je ne sais pas) حيث «نجد في البداية je أنا متبوعاً بشكل من النفي (لكنه مختلف عن النفي في اللسانين الدنمركي والإنجليزي، لأنه ليس له دائماً معنى النفي)، فمتبوعة بـ sais (أعرف) ثم بعلامة غريبة نسمّيها أحياناً نفياً، ولكن يمكن أن تعني أيضاً «خُطوة» un pas»[14].

* **الاعتباطية**: يندرج الحديث عن الاعتطابية ضمن محاولة سوسير تحديد خصائص الدليل اللساني، ويمكن تعريف الاعتباطية لدى سوسير بأنها انعدام أية علاقة طبيعية بين الدالّ والمدلول، يقول سوسير: «إن الرابط الذي يجمع بين الدالّ والمدلول رابط اعتباطي أو بعبارة أخرى وبما أننا نعني بكلمة دليل المجموع الناتج عن الجمع بين الدالّ والمدلول يمكننا

أن نقول بصورة أبسط: إن الدليل اللغوي اعتطابي وهكذا فإن المتصور الذهني «أخت» لا تربطه أية علاقة داخلية بتتابع الأصوات التالي: الهمزة والضمة والخاء، والتاء والتنوين الذي يقوم له دالاً، ومن الممكن أن تمثله أية مجموعة أخرى من الأصوات: ويؤيد ذلك ما يوجد من فوارق في تسمية الأشياء بل واختلاف اللغات نفسه فالمدلول «بقرة» (الباء والفتحة إلخ...) في العربية وفي الفرنسية BDEUF وOKS في الألمانية»[15].

وقد تعرّض هذا التصور أيضاً في النقد، فوقف عنده اللساني الفرنسي إميل بنفنيست[16] ورأى إن الإشكال يكمن في أن برهنة سوسير على أن علاقة الدالّ بالمدلول اعتباطية، قد حادت عن الصواب بفعل استنجاده بحد ثالث هو «الشيء - الواقع». فسوسير حين يحدثنا عن اختلاف BDEUF وOKS، فإنه يشير إلى أن هذين الحدين يعودان إلى الواقع نفسه. إننا عند تفكيرنا فقط في الحيوان «ثور» في وجود المادي يمكننا الحكم باعتباطية إحالة BDEUF أو OKS (أو ثور) على الواقع نفسه. ويخلص بنفنيست إلى القول إن هناك تناقضاً بين الطريقة التي يعرّف بها سوسير الدليل اللساني وبين الطبيعة التي يسندها إلى هذا الدليل. إن العلاقة بين الدالّ والمدلول ضرورية وليست اعتباطية، فالمتصور الذهني (المدلول) لـ«بقرة» يتطابق بالضرورة في وعي المتكلم مع المجموع الصوتي (الدالّ) [ب+-+ق+-+ر+-+ت+-+ن]، وكيف يكون خلاف ذلك وكلاهما (الدال + المدلول) قد نقش في ذهن المتكلم، إنهما يشيران إلى بعضهما في كل الظروف فالذّهن لا يحتوي على أشكال فارغة، وإذا كان الدال هو الترجمة الصوتية للمدلول فإن المدلول هو الجزء الذّهني للدال.

غير أن بنفنيست لا ينفي الاعتباطية بقدر ما يغيّر مجالها ذلك أن «ما هو اعتباطي يكمن في كوننا نطلق هذا الدليل وليس غيره على هذا

الجزء من الواقع دون غيره» (بنفنيست). وبهذا يدعو بنفنيست إلى مراجعة خصائص الدليل اللساني «فإذا أعطينا للدليل نفس تعريف سوسير فإن طبيعة الدليل اللساني، لا تهمّ، إذ حقل الاعتباطية خارج دائرة مفهوم الدليل اللساني وبهذا يصبح الدفاع عن «اعتباطية» الدليل» عبثاً فهي لا تمس التكوين الخاص للدليل.

3 - اللسانيات والسيميولوجيا:

كانت السيميولوجيا هي العلم الذي بشّر به سوسير واقتصر على تقديم تصوّر عام له، يقول: «من الممكن أن نتصور علماً يدرس حياة الدلائل في صلب الحياة الاجتماعية. وقد يكون قسماً من علم النفس الاجتماعي وبالتالي قسماً من علم النفس العام. ونقترح تسميته sémiologie أي علم الدلائل وهي كلمة مشتقة من اليونانية sémeion بمعنى دليل... ولمّا كان هذا العلم غير موجود بعد فإنه لا يمكن أن نتنبأ بما سيكون... وليست الألسنية سوى قسم من هذا العلم العام»[17] ولعل ما دعا سوسير إلى جعل اللسانيات فرعاً من السيميولوجيا هو أن الدلائل اللسانية ليست إلا قسماً يوجد معه قسم آخر من الدلائل غير اللسانية، ولما كانت السيميولوجيا تعنى بكل الدلائل فإنها علم عام مقابل العلم الخاص الذي لا يعنى إلا بالدلائل اللسانية (اللسانيات).

ولئن حافظ تصور سوسير على مكانته فإننا نرى أن أهم ما أدخل عليه الضيم وشكّك في تماسكه، تصور رولان بارت رأس اتجاه «سيميولوجيا الدلالة»[18] الذي يرى أن جزءاً هاماً من البحث السيميولوجي المعاصر مردّه إلى مسألة الدلالة (فعلم النفس والبنيوية... كلها لا تدرس الواقعة إلا باعتبارها دالّة)، وافتراض الدلالة يعني اللجوء إلى السيميولوجيا. وبناءً على ذلك فإن المقاربة السيميولوجية مقاربة

ضرورية لأن كل الوقائع دالّة، إن «**الأشياء**» والتصرفات السلوكية والصور يمكنها أن تدل، إلا أنها لا تدل بصورة مستقلة إذ كل نسق سيميولوجي يمتزج باللغة. إن كل المجالات المعرفية ذات العمق الاجتماعي (السوسيولوجي) تفرض علينا التعامل مع اللغة لأن الأشياء تحمل دلالات، إلا أنها ما كان يمكن أن تكون أنساقاً دالة (وبالتالي سيميولوجية) لولا تدخل اللغة. إن «الأشياء» تكتسب صفة النسق السيميولوجي من اللغة. وتبعاً لذلك فإن بارت يرى صعوبة تصوّر وجود **مدلولات** خارج اللغة، فعالم المدلولات ليس سوى عالم اللغة، إذ المعنى من إنتاج اللغة، أي أن نموذج المعاني في السيميولوجيا نموذج لساني. إن سيميولوجيا الأنساق غير اللسانية مجبرة على توسيط اللسان فهي لا توجد إلا بواسطة سيميولوجيا اللسان وضمنها. إن اللسان هو مؤوّل كل الأنساق الأخرى لسانية كانت أم غير لسانية. وبهذا التحليل يصل بارت إلى نقيض ما أقرّه سوسير معتبراً أن «اللسانيات ليست فرعاً من السيميولوجيا بل هي فرع من اللسانيات»[19].

4 - اللسان شكل لا مادة

يبدو لنا أن هذه المقولة تكاد تكون الوحيدة التي بقيت ثابتة من كامل مشروع سوسير. فقد أثبت سوسير أن أهم ما يميّز الدراسة اللسانية هو أنها لا تتعامل مع اللسان باعتباره مادة صوتية محضاً، وإنما باعتباره شبكة من العلاقات. وتغيّر المادة الصوتية لا تعني شيئاً بالنسبة إلى اللساني، فالتغيير الذي طرأ، مثلاً، على نطق الضاد أو القاف في العربية لا يهم اللساني (وإنما يهم عالِم الأصوات) لأنه لم يُدخِل أي تغيير على نظام اللسان العربي. إن اللسان حسب تصور سوسير شكل لا مادة، «فالمجال الذي تعمل فيه الألسنية إذن مجال ذو حدود مشتركة، فيه

تأتلف العناصر التابعة للصعيدين أي صعيد الفكر وصعيد الصوت، والذي يحدث عن مثل ذلك التوليف إنما هو شكل وليس مادة»[20].

ولعلنا لا نغالي حين نزعم أن كل اللسانيين اللاحقين عالة في ذلك على سوسير، وهل أعمال تروبتسكوي وحلقة براغ إلا إعمال لمفهوم القيمة (الشديد الصلة بمقولة الشكل) على جانب أغفله سوسير وهو الأصوات (وبفضل ذلك ظهرت إحدى أهم الدراسات وهي الدراسة الفونولوجية)؟ ألم يصل يلمسليف انطلاقاً من هذا المبدإ إلى تطوير تصوّر لامادي للبنية، معرّفاً الوحدات، في استقلال عن جوهرها، باعتبارها نقطة التقاء شبكة من العلاقات المجرّدة؟ أوليس بفضل هذا التصور كان توجُّه أرباب المدرسة التوزيعية إلى البحث في أنساق التوليف اللساني؟ وهل تخرج أعمال تشومسكي رأس المدرسة التوليدية قديمها وحديثها، عن الاهتمام بالشكل اللساني؟ أفلا يكفي هذا ليكون سوسير أباً شرعياً للدراسات اللسانية الحديثة؟

الإحالات

ملاحظة: استعملنا مصطلح «لسانيات» ترجمة لمصطلح Linguistique وفق ما أوصت به ندوة اللسانيات المنعقدة بتونس من 13 إلى 19 ديسمبر 1978 لكننا حافظنا في الشواهد المنقولة عن نصوص عربية على المصطلح الذي وجدناه وهو غالباً «ألسنية».

*) فردينان دي سوسير: لساني سويسري وُلد في 26 نوفمبر 1857 بجني، وتوفي في 22 فيفري 1913. جمع اثنان من طلبته دروسه ومحاضراته بُعيد وفاته ونشراها سنة 1916 بعنوان «دروس في الألسنية العامة «cours de linguistique générale».

1) حنون مبارك: مدخل للسانيات سوسير. دار توبقال. الدار البيضاء 1987 ص 59.

2) Encyclopoedia Universalis, article: DIACHRONIE ET SYNCHRONIE (tome 7 p. 344), France. S. A. 1996.(

3) فردينان دي سوسير: دروس في الألسنية العامة. تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة. ط. الدار العربية للكتب، تونس 1985 ص 129.

4) Roman Jakobson, Essais de linguistique générale, traduit par Nicolas Riwet, éd. Les éditions de minuit, Paris 1963, pp. 36, 37.

5) عبدالسلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، تونس، الدار العربية للكتاب صص 211-212.

6) نفسه 211.

7) نفسه 212.

8) سوسير: دروس في الألسنية العامة 110.

9) Louis Hjelmslev: Prolégomènes à une théorie du langage P. 68. traduit du Danois par UNA CANGER, et traduit du Français par Anne-Marie LEONARD éd. de minuit. Paris.

10) جمع «**وظيف**»،و وهي ترجمة الدكتور عز الدين مجدوب لمصطلح يلمسليف **fonctif**. انظر: عز الدين مجدوب: المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة. ط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالاشتراك مع دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسي. ديسمبر 1998 ص 367.

11) يلمسليف. السابق 66.

12) نفسه ص 73.

13) نفسه ص 69.

14) نفسه.

15) سوسير: دروس... 111-112.

16) Emile BENVENISTE, problèmes de linguistique générale, Gallimard, 1966 Paris.

17) سوسير 37.

18) L. J. Prieto: Etudes de linguistique et de sémiologie générales. ed Droz 1975 p 130.

19) نفسه.

20) سوسير 174.

* * *